التوجه نحو أفريقيا

الفرص والتحديات

b'huth | مركز دبي لبحوث السياسات العامة
Dubai Public Policy Research Centre

موارد القارة الأفريقية

أفريقيا أكثر القارات نمواً في العالم

30% من الموارد المعدنية المستخرجة من الأرض موجودة في القارة الإفريقية

أهمية أفريقيا للعالم

الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي

10 يناير 2021

د. ابراهيم كرسني
مستشار اقتصادي

التوجه نحو أفريقيا:
الفرص والتحديات

مقدمة

تهدف هذ السلسلة من مقالات "التوجه نحو أفريقيا" الى دراسة الأوضاع الجيوسياسية في القارة الأفريقية، وفرص الاستثمار التي يوفرها الوضع الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، والتنافس الشرس فيما بين مختلف دول العالم حولها، وكذلك التحديات التي أفرزها الوضع الجديد وتقديم بعض التوصيات في كيفية تجاوزها.

من المعروف أن القارة الأفريقية تزخر بالموارد الطبيعية والمياه العذبة التي توفرها سلسلة الأنهار التي تشق ربوعها وتعدد المناخات التي تساعد على زراعة العديد من المحاصيل، سواء كانت الغذائية منها أو تلك التي تدخل كمنتجات لبعض السلع المصنعة. هذا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية.

أغرت كل هذه الموارد أصحاب الصناعات الناشئة في القارة الأوربية، في بداية ظهور وتطور النظام الرأسمالي، الى الزحف نحو القارة ليس لاستغلال تلك الموارد عن طريق تجارة متكافئة بينها وبين بلدان القارة، وانما لامتلاك تلك الموارد بصورة مباشرة فيما أصبح يعرف فيما بعد بحقبة الاستعمار، سواء أن كان التقليدي أو الاستيطاني.

وبعد انتهاء فترة الاستعمار ونيل معظم البلدان الأفريقية استقلالها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال حقبتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، وبروز بلدان المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي من جهة، والصين من جهة أخرى، كان لابد من اللجوء الى وسائل جديدة لضمان استغلال تلك الموارد بصورة متواصلة ودون انقطاع، حيث لم يعد من الممكن اللجوء الى القوة العسكرية المجردة وحشد الجيوش لتحقيق هذا الهدف.

عندها بدأ الصراع بين المعسكرين وتمكن النظام الرأسمالي من تكوين مؤسساته التي تمكنه من استمرار سيطرته على بلدان ما أصبح يعرف بالعالم الثالث. من أبرز تلك المؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين، وذلك لاستنزاف مواردها في منظومة تجارية عالمية غير متكافئة.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن الماضي برز عالم القطب الواحد الذي تقوده أمريكا وسيطر على العالم لفترة عقدين من الزمان الى أن برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية لا يستهان بها حيث أزاحت اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا خلال فترة وجيزة ومن المتوقع أن تزيح أمريكا نفسها من مركز الصدارة لتحتل مكانها كأكبر اقتصاد في العالم خلال فترة لن تتجاوز بداية العقد الثالث من هذا القرن، وفقا لأبرز الخبراء الاقتصاديين من أمريكا نفسها.

ستستعرض هذه السلسلة علاقة معظم الاقتصادات المؤثرة، سواء كان على المستوى الاقليمي أو الدولي، ببلدان القارة الأفريقية استفادتها من فرص الاستثمار الاقتصادي المتوفرة فيها وكذلك مدى الصراع القائم فيما بينها للاستحواذ على أكبر قدر ممكن من تلك الفرص. ان أحد أبرز اتلك الدول في الوقت الراهن هي الصين التي نجحت في خلق علاقات اقتصادية وتجارية مع دول القارة الأفريقية واستغلتها كذراع مكنتها من الوصول الى هذه المكانة الاقتصادية العالمية المرموقة، وهو ما سنتطرق له في الجزء الثاني من هذه السلسلة.

موارد القارة الأفريقية

تعد قارة أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان، وتأتي في المرتبة الثانية بعد آسيا. حيث تبلغ مساحتها 30.2 مليون كيلومتر مربع (11.7 مليون ميل مربع)، وتتضمن هذه المساحة الجزر المجاورة، وتغطي أفريقيا 6% من إجمالي مساحة سطح الأرض، وتشغل 20.4% من إجمالي مساحة اليابسة. وتحتوي أفريقيا على ثروات متنوعة منها:

الثروات المعدنية: تعد إفريقيا كذلك أغنى تجمع للموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والماس والبوكسيت والليثيوم والذهب وتشير التقديرات إلى أن 30٪ من الموارد المعدنية المستخرجة من الأرض موجودة في القارة الإفريقية، كما تمتلك إفريقيا أكبر احتياطيات للمعادن الثمينة والنادرة في العالم والتي تكمن في صلب الصناعات التقنية المتقدمة. كما يوجد في إفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا، وزيمبابوي وشرق السودان، والنحاس في زامبيا والسودان والكونغو، كما يتوفر لديها أيضا مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا والنيجر وناميبيا، وتملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي لهذه المادة ومخزون احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطات العالم. كما تعتبر أفريقيا من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي الماس في العالم ويتركز في كل من دول أنجولا وبتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وناميبيا.

النفط: 12 ٪ من النفط المنتج في العالم يأتي من إفريقيا حيث يوجد البترول في دول ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية. وتمتلك أفريقيا وحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط، أي بنسبة 12 بالمائة من الاحتياط العالمي.

الزراعة: ثلثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد في إفريقيا، حيث تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الزراعية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي، ففي المناطق الاستوائية يتم زراعة القهوة والأناناس و الكاكاو و النخيل، وفي مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني و الفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم والموالح والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ تساهم صناعة الاخشاب بـ 6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية وتتوفر جودة عالية من الأخشاب تتركز في كل من إفريقيا الوسطى والجابون والكونغو والكاميرون. ويتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوروبي وإسرائيل واليابان.

الثروة السمكية: في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا وحدها.

الثروة الحيوانية: تحمل الثروة الحيوانية أهمية كبيرة لكل دول العالم ولكل فرد في المجتمع، فهي تمثل أهمية اقتصادية كبيرة، حيث إنها تعد مصدر هام للغذاء في دول العالم المختلفة. ان الثروة الحيوانية تعتبر من الركائز الداعمة لسبل العيش في المناطق الريفية عبر القارة الأفريقية، وهي بالتالي ذات أهمية استراتيجية لتوفير الأمن الغذائي على صعيد القارة. ان قطاع الثروة الحيوانية يسهم بنحو يتراوح بين 30 و80% من الناتج المحلي الإجمالي للزراعة. كما تمثل قارة أفريقيا المركز الرابع في إنتاج الماشية على مستوى العالم بحجم 161 مليون رأس.

الموارد البشرية: احتلت قارة آسيا المركز الأول من حيث ارتفاع الكثافة السكانية بها في توقعات "الأمم المتحدة"، وبحسب تقرير صادر عنها توقعت أن يبلغ عدد سكان تلك القارة بحلول عام 2050 نحو 5.245 مليار نسمة، تليها قارة أفريقيا والتي من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 2.574 مليار نسمة، وبحسب توقعات التقرير الدولي ،يصل عدد سكان قارة أوروبا إلى 736 مليون نسمة بحلول عام 2050، حيث يبلغ هذا العدد حالياً 745 مليون نسمة، وهى القارة الوحيدة التي توقع التقرير أن يقل عدد سكانها تدريجيا من 751 مليون نسمة في عام 2030 ليصل الى 736 مليون نسمة بحلول 2050 . لذلك فان القارة الأفريقية تشكل سوقا مربحة للمنتجات الاستهلاكية بالإضافة الى امكانية استغلال مواردها البشرية للإسراع بوتيرة التنمية، بعد تدريبها وصقلها، سواء أن كان ذلك على مستوى دول القارة نفسها، أو بقية دول العالم التي تعاني شحا في هذه الموارد.

أهمية أفريقيا للعالم:

حظيت القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية باهتمام بالغ من قبل القوى الدولية، بل أصبحت تُعتبر القبلة الأولى للمستثمرين، نظراً لما تشهده من نمو مطرد، ويرى البعض أنّ الأسواق العالمية بلغت ذروتها ومستواها من الإشباع، إذ لم يبق فيها مساحات استهلاك لتصريف المنتجات، في المقابل، هناك سوق واعد في إفريقيا، حيث تتزايد الطبقة المتوسطة في القارة، ويتحول مجتمعها إلى مجتمع استهلاكي. كما أنّ إفريقيا لم تعد سوقاً للمنتجات الرخيصة فحسب، بل أصبحت أيضاً سوقاً لمختلف المنتجات، بما فيها السلع الثمينة، وقد ارتفعت فيها نسبة استهلاك التكنولوجيا، حيث يمتلك ثلاثة أشخاص من كلّ أربعة أفارقة جهاز هاتف متنقل. وعلاوة على التنافس والصراع بين القوى العظمى على موارد القارة، شهدت إفريقيا نمواً مطرداً في السنوات العشر الأخيرة بحسب صندوق النقد الدولي، بينما لا يتجاوز نمو الاقتصاد العالمي 3.6% ما يجعل أفريقيا أكثر القارات نمواً في العالم.

تهتم كثير من دول العالم بالاستثمار في القارة الإفريقية، حيث أقرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون للاستثمار في أفريقيا، ويخصص الاتحاد الأوروبي قيم محددة للاستثمار في القارة الأفريقية، كما قامت دول إفريقيا بتطبيق سياسات وبرامج لجذب الاستثمارات وضمان استدامة النمو والتنمية، والتوسع في تطوير البنية التحتية والنقل.

الأهمية الجيوستراتيجية للقرن الأفريقي

إن الأهمية الجيوستراتيجية لأفريقيا، وبالأخص منطقة القرن الأفريقي، جعلها محط أنظار واهتمام العديد من القوى الدولية والإقليمية، وأخذت المنطقة تحتل مرتبة متقدمة في سياسة جميع الدول التي تحاول استغلال فرص الاستثمار في هذا الجزء من العالم خلال السنوات الأخيرة لعدد من الأسباب والاعتبارات:

الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الأفريقي، بوصفها واحدة من المناطق المحورية في العالم، وباعتبارها بوابة للقارة الأفريقية تربط بين أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، ونقطة التقاء البحر الأحمر مع المحيط الهندي الذي يشهد تنافساً متصاعداً بين القوتين الآسيويتين، الصين والهند. وقُربها الجغرافي من منطقة الخليج العربي التي تُزوِّد بيجين بنحو 50% من حجم وارداتها النفطية وكذلك الحال بالنسبة للهند كما أنها تُطل على مضيق باب المندب أحد أهم الطرق البحرية للتجارة ونقل الطاقة في العالم، حيث يمر عبره 25% من الصادرات العالمية، و30% من النفط المتجه غرباً، بواقع تجارة سنوية تتجاوز قيمتها 700 مليار دولار، و25 ألف سفينة، وما يقرب من ملياري برميل من النفط تمر سنوياً عبر المضيق الاستراتيجي

التمركز الدفاعي: تشير تقارير إلى أن هناك 16 دولة تدير 19 قاعدة عسكرية في القرن الأفريقي منها 9 دول في جيبوتي وحدها ما يجعلها ركيزة أساسية في سياسات الدول المنافسة لتعزيز النفوذ.

الثقل السياسي والدبلوماسي: حيث تحتضن منطقة القرن الأفريقي مقر منظمة الاتحاد الأفريقي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في نفس البلد، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية IGAD في جيبوتي، ما يمنح فرصة الاتصال مع الزعماء الأفارقة المؤثرين في سياسات بلدانهم.

يتضح على الصراع العالمي حول منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر من خلال توزع خارطة الموانئ والقواعد العسكرية وهي كما يلي:

دولة جيبوتي: محطة حاويات دوراليه (التي كانت تُديرها سابقًا موانئ دبي العالمية)، ميناء دوراليه متعدد الأغراض (الصين)، قواعد عسكرية وبحرية أمريكية وإيطالية وفرنسية (تضم قوات إسبانية وألمانية) ويابانية وصينية وسعودية وتركية

دولة إريتريا (ميناء عصب): ميناء تجاري تابع لموانئ دبي العالمية.

صوماليلاند (ميناء بربرة): مشروع لموانئ دبي العالمية، قاعدة بحرية قيد الإنشاء للإمارات العربية المتحدة (أعلنت الإمارات في بداية العام الماضي الغاء تلك الخطط)

دولة الصومال (ميناء بوصاصو، بونتلاند – أرض البنط): حصلت شركة موانئ P&O Ports))، وهي شركة متخصصة في تطوير وإدارة الموانئ المتوسطة متعددة

الأغـراض علـى المسـتوى العالمـي ومملوكـة بالكامـل لحكومـة دبـي حـق تشـغيل وتطويـر هـذا الميناء وقـد عملـت دولـة الإمـارات علـى تدريـب وتجهيـز قـوة شـرطة بونتلانـد البحريـة.

الصومـال (مقاديشـو): قاعـدة عسـكرية تركيـة، كمـا تمـول الإمـارات العربيـة المتحدة مركـز تدريـب القـوات الخاصـة، تعمـل شـركة البيـرق التركيـة علـى تشـغيل مينـاء مقاديشـو.

الصومـال (بـراوي): هنـاك مباحثـات بيـن شـركة موانـئ دبـي العالميـة والحكومـة المحليـة حـول تأهيـل مينـاء بـراوي البحـري.

السـودان (سـواكن): حاولـت تركيـا بنـاء رصيـف بحـري للحفـاظ علـى السـفن المدنيـة والعسـكرية، (ولكـن تـم إيقـاف تلـك الخطـط بعـد سـقوط حكومـة البشـير)

الاستنتاجات

هناك استفادة اقتصادية لمعظم دول القرة الأفريقية جرَّاء التنافس العالمي نحو المنطقة، وتنامي المساعدات الاقتصادية والإنسانية التي تقدمها بعض الدول لها لتحقيق مصالحها وتأكيد نفوذها. ومع هذا، تبدو أفريقيا، وخاصة منطقة القرن الأفريقي، مُقبلة على مزيد من العسكرة في ظل هذا التدافع من قبل القوى الدولية والإقليمية لتصبح ساحة صراع جديدة على النفوذ والهيمنة بين القوى الدولية المنخرطة فيه، فضلاً عن احتمالية تنامي حالة الاستقطاب الإقليمية بين دول المنطقة.

هناك ترحيب من معظم الأفارقة بالسياسة الصينية في البلدان الأفريقية، ويرجع ذلك لعوامل عدة أبرزها سياسة بيجين القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، وتحقيق الاستثمارات الصينية فوائد ملموسة للشعوب الأفريقية، وسدّ الفجوة التي تسببت فيها سياسة واشنطن التي خفَّضت المساعدات لأفريقيا، وأضحت علاقاتها مع أفريقيا مرتكزة على المنظور الأمني فقط.

وبرغم ما قد يترتَّب على التنافس على القارة الأفريقية من تداعيات، إلا أن بعض دولها ترى في هذا التنافس مكسباً كبيراً لها في ضوء الاستفادة من الاستثمارات والمساعدات التي تقدمها الدول المتنافسة لكسب المزيد من النفوذ بغض النظر عن التطورات المحتملة لهذا التنافس من نشوب صراع أو صدام قد يُهدد أمن المنطقة واستقرارها.

وهناك تخوف آسيوي، لا سيما من قبل دولتين كالهند واليابان، من الأهداف الجيوسياسية للصين في منطقة القرن الأفريقي مع استمرارها في تنفيذ سلسلة اللؤلؤ ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تستهدف الهيمنة الإقليمية وجَعْل الصين محور نظام جديد في آسيا ومنطقة المحيط الهندي، وهو ما دفع الهند إلى توجيه رسالة لبكين من خلال إجراء مناورات بحرية ثنائية سنوية مع أستراليا، فضلاً عن التدريبات الثلاثية المشتركة مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

قد تُفضِّل واشنطن والقوى الأوروبية الهند شريكاً في أفريقيا على حساب الصين التي يُنظر لها باعتبارها تهديداً جيوسياسياً متزايداً للغرب، وفي ظل التنبؤ بقدرة بيجين على تحجيم القدرة الأمريكية على المناورة في القارة الأفريقية خلال العقد المقبل، لذلك تعمل واشنطن على التنسيق مع الهند من أجل تحقيق التوازن في المنطقة باعتبارها المنافس القوي للصين في آسيا.

مركز بحوث

بحوث هو مركز مستقل لبحوث السياسات العامة تأسس في دبي، الإمارات العربية المتحدة في عام 2002، ويركز على الشؤون الدولية، والشؤون الجغرافية الاستراتيجية، ودراسات السياسة العامة وبحوث الرأي العام. نحن نجمع الخبراء في كل هذه المجالات للعمل معنا، والتعلم من بعضنا البعض وتعزيز التفكير الإبداعي.

ويقوم علماءنا ومحللونا بوضع توصيات عملية في مجال السياسات وتقديمها إلى واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من أجل التحسين السياسي والاجتماعي في الوقت الذي نسعى فيه دائماً إلى تقديم «معارف قابلة للتنفيذ».

وفي كثير من الأحيان، يشارك بهوث في تنفيذ هذه التوصية. يؤمن بـ «بارث» في تبادل المعرفة من أجل النهوض بمجتمعاتنا، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي، ونحن نهدف في تحليل السياسات العامة وتوصياتنا إلى المساعدة على توسيع الفرص المتاحة للجميع وتعزيز فعالية الجمهور السياسات.